

قراءات سياسية

القضية الكردية.. مداخل الطوارئ

توظيف وسائل الإتصال في تعميق الازمة

أ.د. أحمد عبد المجيد

معهد العلمين للدراسات العليا

Azzaman_iraq@yahoo.com

المقدمة

تجتاز القضية الكردية منعطفًا حاسمًا يستدعي مبادرة عاجلة لإقامة حوار عربي كردي واسع مبني على مخرجات تجربة تاريخية مريرة ضاعت فيها فرص وأهدرت موارد وأريققت فيها دماء وانهارت خلالها آمال المكونين، الرئيسين، الكردي بإقامة تجربته القومية الثانية بعد إجهاض تجربة إعلان دولة مهاباد عام 1946، والعربي بإقامة تجربة ديمقراطية على أنقاض عقود من هيكلية النظام الشمولي والحروب واستنزاف الموارد والخيرات. الآن الفرصة سانحة، في تقديري، بعد أن أفرغ المكونين شحنات من الغرور والشعور بإمكانية الانسلاخ عن الهوية العراقية الممتدة وبعد إفراغ شحنات من الشعور بالمظلومية والهزائم وما دأب المكونان على وصفة بالتخوين والتبعية للأجنبي أو هضم الحقوق القومية. إن قضية عمرها نحو قرب من الزمان تستوجب فهم التحولات الدولية التي رافقت مراحل تشكلها أو تعميقها أو محاولات حلها بالطرائق السياسية والدستورية ونرى أن هذه القضية التي تمثل إرادة شعب قوامه نحو 35 مليون نسمة موزع على أربع دول رئيسية التي استخدمت في كثير من الحقب ورقة بيد الحكومات والدول المهيمنة، توارت حاليًا وراء مناطق النفوذ الجديدة التي تبحث عنها تركيا وإيران كأكثر قطبين في المنظومة الإقليمية فالأولى ما عادت ترى أمنها القومي مرهون بحدودها مع العراق وسوريا، فحسب، بل يمتد إلى بحر إيجة لمواجهة التحديات الآتية من قبرص واليونان كما رأى القطب التركي أيضًا أن المقومات الحضارية والثقافية والإمكانات الاقتصادية والفكرية (ممثلة بحزب العدالة والتنمية ذي الايديولوجية الدينية العابرة للحدود) تكفل له التمدد نحو مصر والسودان واللعب على ورقة خلافهما المائي الراهن. وهذه النقطة بالذات تعكس نزوع تركيا نحو امتلاك ناصية أي حرب مياه محتملة تشهدها المنطقة في المستقبل القريب فضلًا عن شغف تاريخي تركي بالماء من منطلق جمالي سياحي تاريخي. أما القطب الثاني وأعني به الإيراني فإن حدودها الغربية مع الشريط الكردي الممتد من المثلث الجبلي الوعر مع العراق وتركيا إلى أبعد نقطة للوجود الكردي في محافظة واسط العراقية، ما عادت تمثل التحدي الأكبر للأمن القومي بل اكتشفت في ضوء بعض المستجدات الدولية والثقل العقائدي الديني أيضًا إنها معنية بالتمدد نحو مياه البحر الأبيض عبر مجالات أرضية تشكلت في لبنان والعراق وسوريا. إذن فالأكراد معنيون بادراك هذا التحول ورغم كثرة الامور

التي يجب ان تكون موضع اهتمام ومنها محلية تتمثل بوجود مصلحة لدى شرائح لا يستهان بها من الأكراد باتت ترتبط بالشراكة المفيدة مع بغداد بدلاً من الانسلاخ عنها والبقاء أمام مصالح غير مؤكدة بديلة أو مهددة من الحليف السياسي المهيمن في أربيل كما تتمثل بأنماط من صيغ التحالفات مع قوى دولية بعيدة أو قريبة ترى بين حين وآخر وجود مصلحة استراتيجية في تحويل الورقة الكردية والتلويح بها للضغط على الدول الحاضنة واستدراجها نحو مناطق تبادل منافع تكتيكية ولا شك في أن أول ما يتبادر إلى ذهن المحلل الدور الذي تضطلع به كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في تعقيد القضية الكردية والإبقاء عليها أزمة ملتبهة ومصدر استنزاف لن ينتهي. وتقوم الاستراتيجية الإسرائيلية في هذا المجال على إن مساعدة أي تمرد كردي من شأنه أن يعزز قوتهم في التصدي للقوات العربية المسلحة وبالتالي تحييد قدرات هذه القوات على مساعدة الدول المعنية مباشرة بالصراع العربي الإسرائيلي.

لقد تحدثت عن هذه العلاقة في كتاب صدر لي عام 1990 بعنوان (صاعق البارود) (1) وأشرت فيه إلى أشكال من الدعم الإسرائيلي الذي قدم للتمرد في شمال العراق آنذاك. واعترف أن بعض ما تمت الإشارة إليه كان خاضعاً لضغط الإعلام المركزي في العراق، لكنني بقراءة استعادية لصفحاته رأيت أن كثيراً مما تناوله كان مفيداً لأطراف النزاع المسلح لو أن قيادته وضعت في الاعتبار العامل الخارجي المعوق للوصول إلى حلٍّ فوري يحقن الدماء ويضمن الحقوق القومية على نحو بديل مما وقع اثر فرض خطوط العرض 32 و 36 ، وما تبعها ولحق من مآس وويلات وما ضاع من فرص إقامة حكم ذاتي ناجز بديل عن حلم مرجأ أثبتت وقائع ما بعد استفتاء الانفصال في 15 ايلول 2017 استحالة تحقيقه على وفق الآلية التي جرت وبالانفرادية وغياب الإحاطة التامة بالظروف التي تم التعامل بها. وكشف أمين عام الأمم المتحدة انطونيو غوتيريش عن أن العراق كان معرضاً لحرب أهلية على خلفية استفتاء الانفصال. (2) ونظراً لضيق الوقت فإني سأكرس حديثي لمدخل طوارئ واحد لأؤكد أن بقاء القضية الكردية من دون حل حاسم هو عامل إضرار، ليس للأكراد وحدهم بل ولشركائهم جميعاً، وأعني هنا العرب والتركمان، والمسيحيين والأيزيديين، وبقية المكونات. ولو أن الحل الكامل كان قائماً لما أمكن لتنظيم إرهابي واحد أن يتسبب بالدمار الهائل والتضحيات الغالية التي لحقت بين مواطني الشركاء بوصفهم يحملون هوية وطنية واحدة:

وسائل الاتصال وإذكاء الخلاف بين بغداد وأربيل:

يعد الإعلام الصانع الحقيقي لاتجاهات الرأي العام ومواقفه ازاء القضايا السياسية، مثلما هو المرشد والموجه لعمل السياسيين وصانعي القرار والضاغط على قراراتهم وتوجهاتهم. وضاعف هذا الدور التحولات النوعية التي شهدتها قطاع الاتصال والتقنيات الجديدة التي استخدمت فيه، مما فتح المجال واسعا امام المشاركة في تناول مختلف القضايا المصرية على أوسع قاعدة من الشرائح الاجتماعية بمختلف درجات اهتماماتها وألوان ثقافتها وتباين ميادين تفكيرها وانتماءاتها. ومن الطبيعي أن يكون العراق مسرحاً لخوض تجارب توظيف

الاتصال في الحياة العامة والسياسية أثناء مرحلة انتقالية، بين حكم شمولي وتجربة ديمقراطية وليدة لا يتحدد للاتصال الجماهيري فيها سقف حريات نتيجة غياب القواعد والقوانين المنظمة وسط تفاقم الصراعات السياسية والمذهبية والقومية. وهو الأمر الذي أسهم في انبثاق العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على خلفية التباينات الفكرية والسياسية والصراعات الإقليمية وتناقض المصالح. لقد ضاق بعض نواب البرلمان العراقي ذرعاً بمعالجات بعض المواقع الإخبارية والفصائيات للشأن المحلي فوصفوها بممارسة (سلوك مريض لأن شخصيات عرفت بالاعتياش على الابتزاز وإيذاء الآخرين وفبركة الإخبار، والكذب، والتدليس تقودها) (3) لقد انجزت في العام 2013 بحثاً ميدانياً لتحليل نمط واحد من أنماط المعالجة المتاحة أمام المشتغلين في صناعة الرأي العام ازاء أزمة الخلاف بين إقليم كردستان والحكومة المركزية عبر اخضاع مقالات الرأي في جريدة (الزمان) - طبعة العراق فقط للتحليل (4).

ولعل أبرز ما يجب الافادة من هذا البحث خلال عرضنا للمسألة العراقية فيما يتعلق بالقضية الكردية هو الآتي:

- 1 - ان ما فاقم الوضع العراقي هو انغلاق بعض الأحزاب السياسية على بنيتها التنظيمية وعدم انفتاحها على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها، وعلى النقاشات الداخلية سواء كانت فردية أم جماعية. وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطق الإقصاء والإقصاء المضاد. الأمر الذي يترك كما يرى باحثون، تأثيراً سلبياً على إنتاج الأفكار والمفاهيم.
- 2 - على مدى عقود القرن العشرين كانت القضية الكردية نقطة صدام بين الأنظمة التي توالى على الحكم المركزي في بغداد والحركة الكردية بالرغم من وجود فترات تهدئة مؤقتة بين الجانبين.
- 3 - كان لاصطفاف أبرز القوى الوطنية الكردية مع الأحزاب والقوى المعارضة لنظام الرئيس صدام حسين أثر كبير في رسم ملامح الخارطة السياسية للنظام الجديد بعد نيسان 2003 . ويمكن القول إن النظام الجديد بني على المرتكزات الآتية:

أ - المكونات

ب - الديمقراطية التوافقية

ج - المحاصصة

ولأن الشيطان يكمن في التفاصيل، كما يقال، فقد طغت على السطح العديد من التناقضات والصراعات والخلافات السياسية، وسرعان ما تحولت إلى أزمات ولاسيما بعد انتخابات 2010 وتولي السيد نوري كامل المالكي رئاسة الحكومة. والمفارقة إن سنوات طويلة من التعاون أثناء عقود العمل السري بين حزبي الدعوة الإسلامية والديمقراطي الكردستاني لم تشفع في كبح جماح الخلافات الناجمة عن تداعيات الحكم واحتكار السلطات بيد المالكي ورئيس الإقليم - يومذاك - مسعود البارزاني.

ويمكن القول إن أسباب الأزمات تعود إلى :

- 1 - غموض بعض مواد الدستور, من واقع إنه كتب على عجل.
 - 2 - التناقضات في النظرة إلى ادوار المكونات, نتيجة تفكك التحالفات القديمة.
 - 3- تأثيرات العامل الإقليمي والدولي. وهو ما اثبتته الدراسة من تراجع هذا الدور إلى المستوى الثالث بالرغم من الوجود الأمريكي، والإيراني الطاغى في العراق.
 - 4- الدور (الإعلامي) أو دور وسائل الاتصال وبروز هيمنة المال السياسي في التمويل، فقد نقل السياسيون معاركهم إلى فضاء الاتصال فحولوه إلى ساحة لتصفية الحسابات وإذكاء نار الفتنة بدلاً من جعله وسيلة لإطفاء نيران معاركهم وعودهم غير الواقعية في الغالب.
- ففي ظل مساحة الحرية المتاحة وغياب التشريعات الضابطة لأداء دور وسائل الاتصال وتنوع مصادر تمويلها (الحزبي والحكومي والمستقل) فضلاً عن غياب تام للدور الرقابي الذاتي والاجتماعي, المهيمن أتيح لتلك الوسائل مجال مفتوح لتغذية الصراعات السياسية وشحن الشارع وتضليل الرأي العام عبر معلومات كاذبة أو خادعة أو غير صحيحة أسهمت في خلق حالة يومية من التوترات السياسية وانعدام الثقة وتعميق الشكوك, كما أن بعض القوى السياسية نجحت في استغلال وسائل الاتصال لمصالحها والإضرار بصورة وكفاءة الطرف الآخر عبر أساليب تخلو أحياناً من الإحساس بالمسؤولية الأخلاقية والوطنية, وتضر بالنتيجة بوحدة البلاد واستقلالها وتهدد السلم الأهلي والنسيج المجتمعي. وبالرغم من أن وسائل الاتصال ولا سيما القنوات الفضائية والمواقع الالكترونية تؤدي وظيفة سياسية يومية, فإن جلّ أو معظم محتوى تلك الوسائل العراقية ظل يفتقر إلى الالتزام بالمعايير الإعلامية الأساسية كالمصداقية والموضوعية والتوازن والإنصاف والحيادية والأداء المهني الخالص, ولا سيما بالنسبة لقضية مصيرية وحساسة كالقضية الكردية أو علاقة الأكراد بالمكونات الأخرى, والارتياح للإنجازات الأمنية والتنمية التي تحققت في الإقليم. وهذا ينطبق نسبياً على وسائل الاتصال ذات التمويل الكردي, التي نجحت حكومة الإقليم في توفير بيانات وبنى تحتية لازمة لها في أربيل والسليمانية.
- وإجمالاً فإن التحليل العلمي كشف عن نقاط خلاف بين بغداد وأربيل بشأن ملفات عدة ونقاط اهتمام شتى ولعل أبرزها:
1. مصير المناطق المتنازع عليها ولا سيما كركوك.
 2. الملف النفطي.
 3. علاقة الإقليم بالخارج. وقد أطلق الوضع القائم يدّ دول الجوار ولا سيما تركيا في الإقليم.
 4. الملف الأمني والعسكري.
 5. الاختلاف في النظرة إلى مفهوم الشراكة.

الدروس المستفادة

إذا احتكنا إلى القول المأثور (رب ضارة نافعة) فإن جملة من النتائج السابقة تصلح أن تكون منطلقاً لتعميق حوار أكثر مسؤولية وجدية بين العرب والأكراد، ليس في العراق فحسب بل في ساحات أخرى ولا سيما في سوريا، عبر استلهام الدرس العراقي عن طريق:

- 1- عدم الوقوع في وهم القطيعة مع العرب ووهم الاستعانة بالبديل الخارجي سواء كان اقليمياً أم دولياً، من منطلق استشعار دعم أمريكي أو أوروبي طارئ للأكراد بقصد الانفصال عن هويتهم المحلية بذريعة الخلاص من قمع موروث أو مزعوم يتم الترويج له عبر رسائل اتصالية وتصريحات أو حوادث غير مؤكدة يتم شحن شرائح من الرأي العام الكردي عبرها.
- 2- الأخذ بالاعتبار الظروف المحلية والإقليمية والدولية المتاحة في تحقيق مطلب تحقيق الحلم القومي البديل. فبلوغ هذا الحلم لا يعني بالضرورة تحقيق السلم المجتمعي للشعب. ولعل تجربة إعلان دولة جنوب السودان أبلغ درس يتعين على الأكراد مراجعته واستيعاب نتائجه. (5) لقد قاد المجتمع الدولي جنوب السودان الاستقلال لكن تركه وحيداً، منذ خمس سنوات، يصارع التحديات ويخوض القتال الداخلي على جبهات عدة. أما قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الموجودة في البلاد، فقد أصبح دورها في حفظ الأمن، يفوق طاقتها. (6)
- 3- إن المكون العربي لم يفهم القضية الكردية فهماً موضوعياً يخضع لمنطق القانون الدولي، نتيجة الخطاب الإعلامي المؤدلج ونظم التعليم السائدة، وتعاملوا معها بكونها نزعة انفصال وعامل استنزاف وتبعية خارجية، وإن معنى الحقوق القومية للأكراد يعني التفريط بالهوية الوطنية العراقية. ولذلك على النخب الكردية والعربية بذل مزيد من الجهود لتكريس المشتركات الثقافية والاجتماعية باستثمار وسائل الاتصال واعتمادها عامل جمع ووحدة بدلاً من أداة تفريق وتشظ، والنأي بها عن التصعيد تحت أي ظرف للحصول على مكاسب أو اصطناع بطولة. يقول أحد أبطال فيلم (Non STOP) إن الرجال الشجعان لا يحتاجون إلى من يتذكرهم أو يخلدهم) (7)

المصادر والمراجع:

- 1- أحمد عبد المجيد، صاعق البارود - الدعم الاسرائيلي للتمرد في شمال العراق، بغداد :: دار الحرية للطباعة، 1990.
- 2- انظر بيان المكتب الإعلامي للنائبة عالية نصيف، وكالة (أين نيوز) في 16\2\2018 .
- 3- أحمد عبد المجيد وفوزي هادي الهنداوي، الوطن في ذاكرة الزمان - دراسات تعالج أزمات وقضايا عراقية برؤية إعلامية، بغداد : مؤسسة الزمان للصحافة والنشر، 2013 ص 63 .
- 4- قناة (الشرقية) يوم السبت ، 17\2\2018.

- 5 - للمزيد بشأن التجربة راجع : أحمد الزاويتي , الدولة بين كردستان وجنوب السودان, دمشق : دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع, 2012.
- 6 - جريدة (الوطن) السعودية - عدد يوم الاحد 2018\2\18 .
- 7 - عرض الفيلم في قناة أم بي سي 2 مساء يوم الخميس 2018\2\18 وهو من بطولة ليام نسون.